

قضية التجنيس في جريدة الإصلاح الجزائرية (1927-1939م)

The Issue of Naturalization in the Algerian Newspaper "Al-Islah" (1927-1939)

زكية منزل غرابية²
zakiamenzel@yahoo.com

محمد حفظ الله¹
m.hifdallah@univ-emir.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/21 تاريخ القبول: 2025/03/09 تاريخ النشر: 2025/03/22

Received: 21/01/2025 Accepted: 09/03/2025 published: 22/03/2025

ملخص المقال:

تعتبر الصحافة الإصلاحية في الثلاثينيات المنبع الأصيل لدراسة القضايا الوطنية ومناقشة السياسات الاستعمارية. وهذا البحث تناول بالدراسة جريدة الإصلاح التي كان يصدرها الشيخ الطيب العقبي (1890-1961م) وكيف تطرقت إلى موضوع التجنيس الذي كان الهدف منه مسح الهوية الوطنية والقضاء على الشخصية الجزائرية المسلمة. فتمحورت الإشكالية حول مدى اهتمام جريدة الإصلاح بقضية التجنيس من خلال كتابات محرريها. وقد اعتمدت الدراسة للإجابة على هذا الإشكال منهجين: وصفي تحليلي وتاريخي، وكان خطة الدراسة مقسمة على ثلاث محاور: أولها حول الخلفية التاريخية والسياسية للتجنيس في الجزائر، والثاني حول جريدة الإصلاح وتوجهاتها الفكرية، والثالث وهو محط الدراسة حول موقف جريدة الإصلاح من قضية التجنيس. لنصل بذلك إلى أن جريدة الإصلاح قد نجحت في تناول قضية التجنيس وتبيين خطرها على الأمة الجزائرية ومقوماتها.

كلمات مفتاحية: التجنيس، جريدة الإصلاح، الصحافة الإصلاحية، الطيب العقبي، الصحافة.

Abstract:

The reformist press in the 1930s is considered the main source for studying national issues and discussing colonial policies. This research focuses on El-Islah newspaper, published by Sheikh Al-Tayeb Al-Akbi (1890-1961), and its approach to the issue of naturalization. The goal of naturalization was to alter the national identity and erase the Algerian Muslim character. The main problem addressed in this study is the extent to which El-Islah covered the topic of naturalization through its editors' writings. The study employs two methods: descriptive-analytical and historical. It is divided into three sections: the historical and political background of naturalization in Algeria, the newspaper's intellectual orientation, and its stance on naturalization. The study concludes that El-Islah successfully highlighted the dangers of naturalization to the Algerian nation.

Keywords: Naturalization, El-Islah newspaper, Reformist press, Al-Tayeb Al-Akbi, Journalism.

(1) مخبر الدراسات الدعوية والاتصالية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة (الجزائر).

(2) جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة (الجزائر).

مقدمة:

سعت فرنسا منذ احتلالها للجزائر إلى طمس كل عناصر الهوية الوطنية والشخصية الإسلامية فيها، وذلك بتحويل المساجد إلى كنائس وإسطبلات، ونفي واغتيال رجال الدين، كما حاربت اللغة العربية بمنع انتشارها وإغلاق الكتاتيب والزوايا القرآنية، مما يكشف الطابع الصليبي للاستعمار الفرنسي في الجزائر.

ورغم كل جهودها لإنجاح مشروعها التغريبي في الجزائر، إلا أن صمود الشعب الجزائري ونضاله حال دون ذلك، ففي العقد الثاني من القرن العشرين، بدأت المقاومة السياسية الجزائرية تتبلور وتتطور، وتعددت وسائلها. ظهرت الحركة الوطنية الجزائرية من خلال الصحف والنوادي والجمعيات والأحزاب. وكان الاتجاه الإصلاحي أحد أهم تيارات هذه الحركة، وكان من أهدافه الرئيسية إحياء التراث الإسلامي واستعادة عناصر الشخصية الإسلامية.

وتعتبر الصحافة من الوسائل الهامة التي اعتمدتها الحركة الوطنية الجزائرية في نشاطها ضد الاستعمار الفرنسي وقوانينه وسياساته التنصيرية، ذلك أن الصحافة شكلت معول الهدم ضد كل ما يستخدمه الاستعمار لصالحه من سياسات.

ومن أبرز القضايا التي كانت تصب في سياسة فرنسا التنصيرية قضية التجنيس التي تسعى من خلال سنها لقوانين ومراسيم وتعليمات تجتمع في زعزعة الشخصية الوطنية وجعلها في مهب الريح لا هي فرنسية ولا هي جزائرية، الأمر الذي دفع رجال الإصلاح في الجزائر إلى النهوض والعمل الجاد على مختلف الأصعدة الإصلاحية من خلال الدروس والخطب في المساجد أو من خلال الصحف إلى توضيح القضية وتبيين خطرها وأبعادها المنافية للدين والهوية. ومن هذه الصحف جريدة الإصلاح الأولى التي امتدت من سنة 1927م إلى 1939م، والتي أسسها الشيخ الطيب العقبي وجعلها منبرا لإصلاحيا يعالج القضايا التي تهم المجتمع الجزائري ويوضح ما التبس على الشعب الجزائري سياسات فرنسا التنصيرية حتى لا يكون فريسة لذلك، ومعه أقلام إصلاحية لرجال إصلاح لا يشق لهم غبار كالعمودي والميلي والمدني. لذا كانت إشكالية هذه الدراسة : إلى أي مدى اهتمت جريدة الإصلاح الجزائرية بقضية التجنيس؟

يتفرع عن الإشكالية البحثية مجموعة من التساؤلات :

- ما هي قضية التجنيس كمصطلح وكسياسة فرنسية في الجزائر؟
 - ما هي ظروف بروز قضية التجنيس في الواقع الجزائري فترة الاحتلال الفرنسي ؟
 - ما هي أبرز الأقلام التي ناقشت قضية التجنيس في جريدة الإصلاح؟
 - ما هو موقف جريدة الإصلاح من قضية التجنيس في الواقع الجزائري فترة الاحتلال الفرنسي؟
 - هل كانت معالجة الجريدة للقضية على المستوى الديني فقط ؟ أم تعدته إلى المستوى القانوني والقومي؟
- وللإجابة على الإشكالية وهذه التساؤلات كان البناء المنهجي لهذه الدراسة قائما على أربعة محاور:

المحور الأول تضمن مدخلا مفاهيميا لأهم المصطلحات التي تناولتها الدراسة أما **المحور الثاني** فتطرقنا فيه إلى الخلفية التاريخية والسياسية للتجنيس من خلال تبين وطرقه التجنيس الفرنسي في الجزائر ومراحلها. أما في **المحور الثالث** فبسطنا الحديث عن جريدة الإصلاح الأولى من حيث النشأة وتوجهاتها الفكرية أهم الأقلام المساهمة فيها. وكان **المحور الأخير** محور الدراسة وعرضنا فيه أهم من ناقش القضية في جريدة الإصلاح ومنهجهم في معالجتها ومستويات تحليلها.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الإطلاع على أحد روافد الإصلاح ومنابر الصحافة الوطنية خلال الفترة الاستعمارية، وهي جريدة الإصلاح .
 - الكشف عن طرق تناول قضية التجنيس في جريدة الإصلاح من زاوية إصلاحية.
- وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى المنهج التاريخي. واعتمدنا كعينة للدراسة جريدة "الإصلاح" وذلك من خلال المسح الشامل لخمسة عشرة عددا منها، وهو حجم عينة الدراسة الذي قمنا باستقراءه واستخراج كل ما كتب حول قضية التجنيس وتحليله تاريخيا للإجابة على إشكالية الدراسة .

أولا : المدخل المفاهيمي للدراسة

من أهم المفاهيم التي يجدر بنا الوقوف عليها في بداية هذه الدراسة هما: التجنيس، الجنسية.

1. **التجنيس:** الجنس في اللغة أعم من النوع، وهو ضرب من الشيء، والمجانس بمعنى المشاكل، والتجنيس هو تفعيل من الجنس (الفيروز أبادي، 2005، صفحة 537). وتجنس تجنسا بالجنسية الفلانية أي انتسب إليها (الرائد، 1992، صفحة 196).

والتجنيس -Naturalisation- اصطلاحاً: هو تلك القوانين والإجراءات التي بموجبها يتحصل الفرد على جنسية غير جنسيته الأصلية، وذلك عند استيفائه لمجموعة من الشروط تحددها الجهة المانحة مثل الالتزام بالإقامة لفترة معينة في البلد الذي يطمح للحصول على جنسيته. علاوة على ذلك، غالباً ما تحتاج هذه العملية إلى فترة زمنية معينة للإتمام، إضافة إلى استيفاء معايير أخرى متطلبة لتحقيق ذلك (الكيالي، صفحة 960).

ويأخذ التجنيس أيضاً مفهوم الاندماج أي الاندماج السياسي للشخص في مجتمع غير مجتمعه الأصلي، ويخلق ذلك رابطة قانونية بينه وبين الدولة التي تحصل على جنسيته وأصبح تحت حمايتها مقابل أن يقدم كامل الولاء والطاعة لها (مريوش، 2006، صفحة 305).

ولهذه الغاية، فتحت فرنسا أبوابها وأغرت الجزائريين لكسب تأييدهم، لكنها في المقابل ربطتهم بالشرط المستحيل المتمثل في التخلي عن الشريعة الإسلامية التي كانت تحكمهم، وبالتالي الارتداد عن أيديولوجية شعبهم (الميلي، 2001، صفحة 65). فالتجنيس يعني ضمناً التخلي عن القيم والمقومات الأصلية كاللغة والتقاليد والتاريخ. واستبدالها بقيم ومقومات جديدة تخالف الأولى (رابح، 2016، صفحة 269).

2. **الجنسية:** الصفة التي يوصف بها الشخص لانتسابه إلى شعب أو أمة ما. كقولك فلان عربي (أبو حاق، 2007، صفحة 205). وهي أيضاً تلك القواعد التي يتحدد من خلالها ارتباط الفرد بدولة معينة من جهة انتسابه لها (سعاي، 2009، صفحة 251).

فالجنسية رابطة قانونية وسياسية تؤدي إلى اندماج الفرد في التشكيلة السكانية المكونة للدولة.

لذلك عملت فرنسا بكل الوسائل والأساليب الطوعية والقصرية على محو الجنسية الجزائرية ومقوماتها الإسلامية وتحويلها

إلى جنسية فرنسية بحتة.

وقد فرق عبد الحميد بن باديس بين نوعين من الجنسية وهما الجنسية القومية والجنسية السياسية.

ويقصد بالجنسية القومية: التي تميز الشعوب بعضها عن بعض، ولها مقوماتها كاللغة و العقيدة والدين والتاريخ. وعلى هذا الأساس فالأمة الجزائرية عندها جميع المقومات للجنسية القومية، فدينها الإسلام ولغتها العربية ووطنها الجزائر . وهذه المقومات هي التي تسعى فرنسا إلى محوها وإزالتها. فكان رجال وعلماء الإصلاح في وجهها للدفاع عنها . فكتب عبد الحميد بن باديس معبرا عن الجنسية القومية فقال (رابح، 2016، صفحة 210): " نحن الأمة الجزائرية لنا جميع المقومات والمميزات لجنسيتنا القومية وأنه من المستحيل إضعافنا فيها فضلا عن اندماجنا أو محونا ".

أما النوع الثاني من الجنسية فهو الجنسية السياسية: والتي يقصد بها أن يكون لدى شعب ما مثل ما لشعب آخر من حقوق سياسية ومدنية واجتماعية ونفس الواجبات لاشتراكهم في نفس المصالح. وهذا ما سعى إليه الجزائريون للحصول عليه مع المحافظة على مميزاتهم الشخصية (مهديد، 2011، صفحة 105-106).

وقد يتوافق شعبين لهما نفس الجنسية القومية، بعكس الجنسية السياسية التي لا يتم فيها التوافق إلا إذا كانت المصلحة مشتركة والظروف ذاتها. فإن لم يتفقا فقد يندمج الأضعف في الأقوى، وهو بذلك يتنكر لمقوماته. فإن لم يكن حدث الانفصال بين الشعبين (ميموني، 2013، صفحة 65).

ثانيا : الخلفية التاريخية والسياسية للتجنيس في الجزائر

عملت فرنسا بكل الوسائل والأساليب الطوعية والقصرية على محو الجنسية الجزائرية ومقوماتها الإسلامية وتحويلها إلى جنسية فرنسية بحتة وذلك بانتهاجها لمجموعة من الطرق والسياسات الرامية لذلك.

1. طرق التجنيس الفرنسي في الجزائر :

1.2. التجنيس الآلي (الأوتوماتيكي) : هذا النوع من التجنيس مرتبط بأبناء الأجانب الذين ولدوا في الجزائر ، وقد تطرق إليه بالتفصيل فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار (عباس، 2010، صفحة 73).

أما ما تعلق بالجزائريين فقد رأت فرنسا أن إدماجهم بصفة جماعية لا يتحقق إلا بعد قرون من الزمن . كونهم غير مؤهلين للاندماج الجماعي ، ولأنهم - في نظرها - سكان كمتوحشين لا يدجون إلا إذا اعترفوا بوحشيتهم (بروفيلي، 2007، صفحة 129-130). وسمت ذلك التجنيس الفردي .

2.2. التجنيس الجماعي : سعت فرنسا في سنواتها الأولى في الجزائر على محاولة تغليب العنصر الأوروبي على العنصر الأهلي . فقامت بتجنيس اليهود المقيمين في الجزائر وأصدرت قانون 24 أكتوبر 1870م الذي ينص على ذلك . هذا من ناحية .

من ناحية أخرى ربطت السلطات الاستعمارية بين التجنيس والتنصير ، فلن تكونا فرنسا إلا إذا كنت نصرانيا . وهذا الذي صرح به لويس فويو (كاتب الجنرال بيجو) سنة 1841م قائلا : " إن العرب لن يكونوا لفرنسا إلا إذا صاروا فرنسيين ، ولن يكونوا فرنسيين إلا إذا تنصروا " (دويده، 2015، صفحة 392-393).

والتنصير يعني إبعاد المسلم عن دينه ومقومات هويته (اللغة والتاريخ)، ويعمل على تفكيك الروابط والعلاقات الاجتماعية . وهو ذاته ما يهدف إلى التجنيس .

2. مراحل التجنيس الفرنسي في الجزائر وقوانينه : مر التجنيس الفرنسي في الجزائر بمرحلتين ، تحمل كل منهما مجموعة من القوانين والتشريعات المنظمة للعملية والتي تشترك في الهدف ذاته وهو طمس الهوية الجزائرية ومسح جميع مقوماتها.

1.3. المرحلة الأولى : 1862-1915م .

يعتبر قانون 1865م من أخطر القوانين منذ دخول المستعمر الفرنسي إلى الجزائر. لكن قبل ذلك، يجب أن نتطرق إلى قرار مس الشخصية الجزائرية، مثل قرار 1862، الذي كان أول مرسوم يخص تجنيس الجزائريين. صدر هذا القرار من طرف دائرة الاستئناف بالجزائر في 24 فبراير 1862، ويقول بأن دستور فرنسا المحرر في 4 نوفمبر 1842 يمنح الجزائر بفرنسا إلحاقاً تاماً، فالمسلم الجزائري فرنسي، لكنه لا يمكن اعتباره مواطناً فرنسياً ذو حقوق كاملة مثل الفرنسيين، لأنه يحافظ على قانونه الخاص. فالجزائري فرنسي من حيث القانون الدولي، لكنه من حيث المعاملات الداخلية الفرنسية يُعتبر رعية عليه كل الواجبات ولا يتمتع بالحقوق إلا إذا تخلى عن الاحتكام للشريعة الإسلامية ودخل تحت أحكام القانون الفرنسي (مدني، 2010، صفحة 296-296).

يُعتبر هذا القرار من أغرب الأحكام التي صدرت عن مجلس قضاء الجزائر في 1862 نتيجة التناقضات التي نلاحظها في محتواه، إذ أن الأمي لا يُعتبر في عدد المواطنين إلا أنه فرنسي، ومنذ 1863 لم يعد يُنظر للأهالي كأجانب خاصة أنهم يدينون بالولاء للإمبراطورية الفرنسية. بل أصبحوا مجرد رعايا فرنسيين (أجرون، 2007، صفحة 629-630).

وقد حاول نابليون الثالث وبذل مجهودات كبيرة من أجل إصلاح هذه التناقضات ، فعند زيارته للجزائر 1865م أوضح للأهالي أن فرنسا لم تأت للقبض على جنسية الشعب ومقوماته ، وإنما جاءت لتحسين المستوى المعيشي للأهالي ومشاركتهم في الحياة السياسية بلبلدهم (عمورة، 2009، صفحة 129-130) .

وفي 14 جويلية 1865م وبأمر منه صدر قانون (سيناتوس كونسلت) ليتحصل المسلمون بموجبه على الجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية فيمكنهم التمتع بالمواطنة الفرنسية وذلك بتقديم طلب للتجنيس ، وعندها تطبق عليهم القوانين المدنية والسياسية الفرنسية ، ليصبحوا بذلك مواطنين من الدرجة الثانية (جوليان، 2013، صفحة 708) .

وبهذا تم تحديد الوضعية القانونية للجزائري المسلم لكن مع كثير من الغموض، لأن الأهالي يبقون أنصاف مواطنين - لا فرنسي ولا جزائري - على عكس الأوروبيين الوافدين الذين هم من الناحية القانونية لهم كامل الحقوق .

بعد سنة 1865 وصدر قانون سيناتوس كونسلت توالى المراسيم التي تخص التجنيس الفرنسي ومنها قانون 26 جوان 1889م ، وقانون 22 جويلية 1893م الذي يمنح الجنسية الفرنسية للأطفال القصر، إلا إذا استغنى عنها عند بلوغه 21 سنة. وبالتالي أضيف التجنيس الجماعي إلى التجنيس الفردي وحل حق الوجود على الأرض محل حق القرابة (قداش، 2011، صفحة 45). وبالرغم من كل هذه القوانين و المراسيم التي تصور أن فرنسا دولة القانون والحق ، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك. فق ظل الأهالي مجرد رعايا خاضعين لنظام استثنائي ليس لهم أي حقوق سياسية أو حقوق وظيفية إلا إذا تخلوا على عن ديانتهم الإسلامية.

2.3. المرحلة الثانية 1918-1936م :

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ووصول كليمنصو إلى الحكم بدأ بإجراء مجموعة من الإصلاحات و التي تهدف إلى إرضاء النخب المثقفة المطالبة بالتعويض جراء مشاركة أبنائها في الحرب إلى جانب فرنسا . فأعلن مجلس الوزراء في 29 جانفي 1918 م مجموعة من التدابير لصالح المسلمين منها نصف التجنيس للمسلمين دون إلزامهم بالتخلي عن أحوالهم الشخصية (أجرون، 2007، صفحة 436) .

وبعدها تم إصدار قانون 4 فيفري 1919م الذي كان الهدف من وراءه تكريس فكرة دمج الجزائر في فرنسا وأيضا ضمان ولاء الأهالي الجزائريين لسلطات الاحتلال (سعد، 2012، صفحة 28). لكن وجهت انتقادات شديدة لهذا القانون كونه يضع عراقيل أمام حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية ، كذلك اشتراطه على المسلمين تخليهم عن أحوالهم الشخصية مقابل الحصول على المواطنة الفرنسية (سعد الله، 1992، صفحة 276-277).

مع ذلك واصلت فرنسا إصدار القوانين و التشريعات التي تسهل مسألة منح الجنسية للجزائريين وذلك لتخفيف التعقيدات في القوانين السابقة وتخوفا من تدهور الأوضاع .

فظهر مشروع بلوم فيوليت سنة 1936م والذي يسعى لمنح الجنسية الفرنسية للنخبة الجزائرية (سعيداني، 2013، صفحة 6). وكان الهدف من وراء هذا المشروع هو الاندماج السياسي للنخبة الجزائرية ومنح المواطنة الفرنسية في إطار احترام القانون الشخصي لـ 25000 جزائري تقريبا ، وهي في نظر الحكومة النخبة مع الأخذ بعين الاعتبار مصلحة فرنسا قبل كل شيء (قداش م.، 2008، صفحة 317).

وجاء هذا القانون من إدراك فيوليت أن المسألة الإسلامية الجزائرية مرتبطة ناحيتها السياسية بالناحية الدينية لذلك صاغ هذا المشروع لإرضاء النخبة الجزائرية وفي نفس الوقت لا يغضب الفرنسيين (مسلم، 1936)، فقد أرضى الأهالي المسلمين من خلال منح الجنسية الفرنسية مع الحفاظ على الأحوال الشخصية وأرضى الفرنسيين من خلال أنه قيد الحصول على المواطنة الفرنسية بشروط تعجيزية .

والمتفحص لجميع قوانين التجنيس التي وضعتها الإدارة الفرنسية في الجزائر يدرك أن لها هدفان : أحدهما معلن و يتمثل في منح الجزائريين صفة المواطن الفرنسي ونيل الحقوق السياسية. والآخر مخفي و يتمثل في مسح و تشويه و سلخ المجتمع الجزائري من المقومات الإسلامية والهوية الوطنية.

ثالثا : جريدة الإصلاح الجزائرية (1927-1939م) - النشأة والتوجهات الفكرية -

1. نشأة جريدة الإصلاح وسياقها التاريخي:

إن تاريخ الإصلاح في أي مصر من الأمصار يبرز فيه القلم الذي اتخذ منه رجال الإصلاح وسيلة هامة للتعبير عما يسود في مجتمعاتهم من الظلم والاستبداد فكانت الجرائد والصحف إحدى أهم مرتكزات العمل الإصلاحي التي أبدع فيها رجال الإصلاح. والشيخ الطيب العقبي (1890-1961م) الذي يعد من أعلام الإصلاح في تاريخ الجزائر يعتبر الصحافة خير وسيلة لنهضة الشعوب والتعبير عن حالها وقد أشار لهذا في قوله : " إن الجرائد في العصور الأخيرة هي مبدأ نهضة الشعوب والعامل القوي في رقيها والحبل المتين في اتصال أفرادها والسبب الأول في تقدمها والصحافة هي المدرسة السيار والواعظ البليغ وهي سلاح الضعيف ضد القوي ونصرة من لا نصرة له ... وهي المحامي القدير على كل قضية حق وعدل ... " (مريوش، دراسة النهضة الفكرية والحركة الإصلاحية في الزيبان خلال العشرينات من القرن الحالي، 1998، صفحة 92).

فكان توجه الشيخ العقبي الإصلاحي من جهة واهتمامه بالصحافة كأفضل وسيلة لتحقيق ذلك دافعا إلى التفكير في تأسيس جريدة خاصة به تعبر عن مبادئه وأفكاره الإصلاحية فكانت جريدة الإصلاح .

وميلاد جريدة الإصلاح في ساحة الصحافة الإصلاحية رحبت العديد من الصحف العربية الجزائرية بها ، واتخذ العقبي من عاصمة الزيبان "بسكرة" مقرا له . لكنه واجه صعوبة كبيرة ومشقة أكبر في طبع الجريدة لقلّة آلات الطباعة في المنطقة إن لم نقل منعدمة ، فاضطر الشيخ العقبي إلى طبع العدد الأول منها بتونس فكان أول عدد لها يوم الخميس 12 ربيع الأول 1346هـ الموافق لـ 8 سبتمبر 1927م . بمدينة بسكرة والجريدة كما جاء في ديوانها : " حرة في مباحثها وهي إصلاحية قبل كل شيء " (دبوز، 1979، صفحة 112).

وكان من أكبر المساهمين في إصدار جريدة الإصلاح الشاعر محمد العيد آل خليفة (1904-1979م) كما جاء في الافتتاحية التي كتبها صاحب الجريدة حيث أعرب عن شكره وثنائه على محمد العيد آل خليفة ووصفه بشاعر الشباب الناهض وأنه هو - العقبي- و محمد العيد آل خليفة صاحباً الجريدة (مريوش، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، 2006، صفحة 32).

لكن لاستعمار الفرنسي كعادته في التعامل مع الصحف المخالفة لتوجهاته وسياساته وقفت بالمرصاد للجريدة ومنعتها من الصدور وحالت دون إصدار العدد الثاني.

لكن همة الشيخ العقبي كانت أشد من الحديد ، فقد اتصل بأعيان بسكرة ومن يدعمون الفكر الإصلاحي فأقرضوه مبلغا يساعده في شراء مطبعة ، فكانت ذلك مع ما صحبه من مشقة عملها خاصة وأنها قديمة، لكن نجح في تسييرها . وبدأت عملها بإصدار العدد الثاني من الجريدة بتاريخ 8 سبتمبر 1929م أي بعد سنتين من إصدار العدد الأول (العقبي، 1929).

2. الظروف العامة لصدور جريدة الإصلاح (1927-1939م)

- انتشار الطريقة وتأثيرها في التوجه الديني للمجتمع مما أدى إلى الابتعاد عن المفاهيم الصحيحة للدين ، فكانت كتابات العقبي موجهة للرد على هذه الطرق وأفكارها وتبيين ما وصل إليه الحال من المتاجرة بالدين والتضليل من طرف هذه الطرق ، وكتب قصيدته " إلى الدين الخالص " التي نشرت سنة 1927م ويقول في مطلعها (خرفي، د ت ، صفحة 40) :

فما الطرق في هذا الزمان مجادة *** ولكنها ينبغي بها أهلها الرزق

تجارة قوم عاجزين سبيلهم *** سبيل ضلال جانبوا العلم والصدق

- رجوع الطلبة الجزائريين الذين درسوا في المشرق العربي (الحجاز والشام ومصر) والمغرب العربي (تونس والمغرب الأقصى) وهم حاملين ومدافعين عن قضايا الوعي العربي و الفكر الديني وذلك نتيجة احتكاكهم بعلماء تلك البلاد ومصلحيها و سياسيينها ، ومن هؤلاء الطلبة الطيب العقبي ، البشير الإبراهيمي و العربي التبسي . فكان هؤلاء الطلبة هم الشرارة الأولى للنهضة والإصلاح في الجزائر (حثروي، 2008، صفحة 28).

- الجهود الكبيرة الذي قام به الشيخ الطيب العقبي في الإصلاح الديني والاجتماعي على مستوى الزيبان بعد عودته من الحجاز، شكلت له أتباع ومؤيدين ، يقتنعون بفكره و ينشرونه مما ساهم في إخراج المجتمع من دائرة التخلف والجمود التي تسعى فرنسا لبقائه فيها. فكانت جريدة الإصلاح تعمل على إصلاح الفساد العقدي والديني و تنمية الوعي السياسي التحرري .

- حاجة منطقة الزيبان إلى المزيد من الأعلام الإصلاحية من خلال الصحف الإصلاحية التي تصدر باللغة العربية لتواجه الطريقة والسياسية الفرنسية التي تسعى لمحو الهوية الوطنية ومسح اللسان العربي . فكانت جريدة الإصلاح هي الثانية بعد جريدة " صدى الصحراء " التي صدرت سنة 1925م (إحدادن، د ت ، صفحة 86) .

3. التوجهات الفكرية لجريدة الإصلاح :

كان التوجه الأغلب لجريدة الإصلاح ديني إصلاحي هدفه خدمة الدين الإسلامي و تنقيته من جميع الشوائب و الشبهات التي علقت في الأذهان ومصدرها إما أهل الطرق والأهواء أو المستعمر الفرنسي.

كذلك كان لها توجه تربوي أدبي أشار إليه الطيب العقبي في افتتاحية العدد الأول بقوله (العقبي، 1927): "فبدا لي أن أصدر جريدة إسلامية حرة في مباحثها أدبية قبل كل شيء تعمل لهذه الغاية في الإصلاح وبم هذه المناسبة رأيت أن أسميها باسم الإصلاح" .

لكن الاهتمام الديني والأدبي الغالب على التوجه الفكري العام للجريدة لا يعني إهمالها للجانب السياسي ، فقد اهتمت جريدة الإصلاح بالقضايا السياسية المطروحة في الساحة آنذاك سواء الداخلية أو الخارجية . لكن هذا الاهتمام كان بدرجة أقل من اهتمامها بالجانب الديني الذي هو الهدف الأساسي من إنشاء الجريدة من أجل العمل على تطهير الدين مما لحق به مما ليس منه . وكانت الأعلام المساهمة في الجريدة هي التي تحدد القضايا التي تعالجها فنجد قلم محمد العيد آل خليفة الذي أثرى الجريدة في جانبها الأدبي بقصائده ومقالاته الثرية الخادمة لتوجه الجريدة.

كذلك نجد قلم محمد الأمين العمودي (1891-1957م) يهتم بالقضايا السياسية كقضية التجنيس ، وجعل من صفحات الجريدة منبرا للتحليل و المناقشة والدراسة للحكم على هذه القضية الهامة والمفصلية الخطيرة ، فكتب تحت عنوان " التجنس والتفرنج " (العمودي، 1929) يدعو فيه رجال الإصلاح لمعالجة وتحليل هذه القضية بشكل جماعي واتخاذ موقف وطني جماعي نظرا لخطورة على الهوية الوطنية .

من جهته كان قلم مبارك الميلي (1898-1945م) مهتما بالإصلاح العقدي بالدرجة الأولى ، لكنه كان يبدي رأيه في القضايا السياسية ومنها قضية التجنيس وكان فيها مؤيدا لموقف الأمين العمودي في أن المسألة أخطر في أن تكون فردية إنما تتطلب موقفا جماعيا (الميلي، 1930).

لكن ما لبثت جريدة الإصلاح عملها الصحفي حتى اضطرت إلى التوقف عن الصدور عند عددها الرابع عشر بتاريخ 25 سبتمبر 1930م أي بعد صدور 15 عدد وذلك على أثر انتقال الشيخ العقبي إلى العاصمة وبسبب لهجتها الشديدة ضد القضية التي تهم الأمة والدين والهوية عطلها الاستعمار ومنع صدورها بالإضافة إلى مشاكلها المالية والمادية وقلة إيراداتها المالية الأمر الذي جعل إصدارها متقطعا تختفي أكثر ما تظهر وتظهر بصفة متقطعة ثم تتوقف ولا تستأنف نشاطها إلا سنة 1939م ولكن بمدينة الجزائر (إحدادن، 2012 ، صفحة 86).

رابعا : موقف جريدة الإصلاح من قضية التجنيس

تعتبر قضية التجنيس قضية سياسية دينية خطيرة على الأمة الجزائرية ومقومات شخصيتها الإسلامية، وكانت جريدة الإصلاح باعتبارها جريدة إصلاحية دينية مهتمة بهذه القضية، مناقشة لجميع حيثياتها وحتى مفاهيمها وأفكارها فضلا على قوانينها

وشروطها. فنجد أن محمد الأمين العمودي يبين خطر التجنيس من خلال وضع مفهوم له يبين خطره وأبعاده فعرّفه بأنه (العمودي، 1929): التنازل على القومية واللغة ونبد التاريخ والتقاليد والدخول في جنسية جديدة هي جنسية العنصر الغالب و الاندماج فيها وقبول ما يتبع هذا التجنس والاندماج من أخلاق جديدة ولغة جديدة وعقلية جديدة ، والتجنس بالجنسية الفرنسية هو أن يصبح الشعب الجزائري شعبا فرنساويا خالصا في آدابه ولغته وتقاليده وعوائده ويتخلص ولو في عدة قرون من دينه الخالص ومن لغته ومن كل مميزاته ووراثته .

ومن الجدير بالذكر هنا أن الشعب الجزائري رفض التجنيس الجماعي وقوانينه، لكن حدث ما يسمى بالتجنيس الفردي والذي كانت له شروط ضيقة - كما بينا سابقا -، ومع ذلك بلغ عدد المتجنسين بين 1865 و 1914 أكثر من 458 فردا (سعد الله أ.، 2007، صفحة 373) .

وقد لاقى هؤلاء المتجنسون ردة فعل عنيفة من الجزائريين مع ما عاشوا من خيبة أمل من طرف فرنسا . فالجزائريون قاوموهم مقاومة عنيفة واستعملت ضدهم أحكام دينية واجتماعية قاسية فلا يزوجون ولا يقرأ عليهم القرآن عند وفاتهم ، بل وصل الأمر إلى اعتبارهم مرتدين (سعد الله أ.، 2007). أما من ناحية الاستعمار الفرنسي فإنه ينظر إلى المتجنس بنفس نظرته لغير المتجنس ولا يتمتع إلا بأقل الحقوق وبشروط وقيود تعجيزية . وظهر بذلك التناقض فيما تدعيه السلطة الاستعمارية من وضعها لقوانين التجنيس ، ولا أدل على ذلك تقسيمها للأمة إلى ثلاث أقسام : أوروبيون وأهالي ثم متجنسون . وعلى هذا التقسيم فهم - المتجنسون - ليسوا بفرنسيين وليسوا بأهالي .

فقضية التجنيس بالأساس تهدف إلى المساس بالشخصية العربية الإسلامية ومقوماتها وخلق انقسام بين أفراد الأمة الواحدة الأمر الذي يؤدي إلى إضعافها وتشتتها . الأمر الذي دفع رجال الإصلاح إلى الوقوف في وجه هذه القوانين بالمناقشة والرفض و الفتوى عن طريق كتاباتهم . رغم تأخر ذلك إلى نهاية العشرينيات ولعله بسبب (بوحجام، 1978):

- ظهور جمعية العلماء المسلمين وردها على كل ما يمس الشخصية الإسلامية من خلال نشاطها الصحفي.

- السياسة الاستعمارية التي تعمل على غزو فكري ضد الجزائريين بمناسبة احتفالها المئوي لاحتلال الجزائر ، وإعطاء الجنسية للنخبة المثقفة المفرنسة تحت غطاء الأخوة والحرية السياسية .

- ظهور الحركة الإصلاحية ونشاطها المتسارع وخاصة بعودة علماء الجزائر من المشرق العربي كابن باديس و الطيب العقبي .

لكن المتتبع لموقف الشيخ الطيب العقبي يجد أنه موقفه يختلف باختلاف أهمية الحدث و أبعاده على المستوى الديني والاجتماعي والسياسي للمجتمع الجزائري . وموضوع التجنيس من أخطر هذه الموضوعات و القضايا التي لها تأثير مباشر وخطير على وحدة الشعب الجزائري ، لذلك كان محط اهتمام الشيخ العقبي كتابة وتحليلا من خلال جريدته "الإصلاح".

فاهتمت جريدة الإصلاح بقضية التجنيس من خلال تخصيص معظم صفحاتها لدراسة القضية والتنديد بها والتحذير منها . وسمحت لأقلام بارزة وشخصيات إصلاحية مهمة للكتابة وإبداء الرأي في هذا الداء العضال. حتى وإن كان عددها من الناحية الكمية قليل غير أن تأثيرها كان بارزا ومهما في إزالة اللبس والغموض عن قضية التجنيس وتبيين خطرها على الوحدة الوطنية والشخصية الإسلامية باعتبارها قضية دينية سياسية.

1. العمودي وقضية التجنيس :

باستقراء لما كتب في جريدة الإصلاح حول أول من كتب عن قضية التجنيس هو رجل الإصلاح الأستاذ محمد الأمين العمودي (1891-1957م) بمقال عنوانه " التجنس والتفرنج " (العمودي، 1929). دعا فيه إلى ضرورة البحث في قضية التجنيس التي - حسب رأيه - هي المنفذ الوحيد للتحصل على الحقوق الفرنسية ، وفي مقابل ذلك يدعو العلماء إلى ضرورة توضيح القضية ومعالجتها .

وقبل أن نناقش ما جاء في مقاله يجدر بنا أن نأخذ في الحسبان أن العمودي ليس كغيره ممن كتب حول القضية من رجال الإصلاح فهو الذي اخذ حظا وافرا من الثقافة الفرنسية واحتكاكه بالنخبة المثقفة الفرنسية . ومع ذلك فإنه يقف موقفا من التفرنج أشد وأكثر جرأة من غيره كما سنوضح .

بدأ العمودي مقاله بمحاولة وضع إطار مفاهيمي للتجنيس فعرّفه بقوله (العمودي، 1929) : " ... فأما التجنس فهو بمعناه العام انسلاخ شخص من جنسية وطنه والتحلي بجنسية بجنسية وطن آخر وهو بهذا المعنى لا يهنا ولا يعينا ومعناه الخاص هو دخول أحد من أهالي المستعمرات وبلاد الحماية في جنسية العنصر المالك.... ومن هذا الباب هو نجس المسلم الجزائري بالجنسية الفرنسية وهو الذي تعمدنا يسط الكلام عليه ".

كذلك فإن العمودي يرى أنه ليس كل ما في التجنيس مذموم وحرام يجب تركه، بل إن هناك فيه ما يخدم الفرد ويعود على الأمة بخير ، كما أن فيه ما يعارض الهوية الوطنية والمرجعية الإسلامية . فكتب في جريدة الإصلاح ما يشير إلى أنه " لا بد ممن يدعي أن كل إفرنجي قبيح أو حرام حتى الركوب في السيارات أو الذهاب إلى السينما ، ولا أخطأ ممن يقول ويعلن أن كل غربي يجب رفضه وكل قديم يجب نبذه وكل جديد يلزم اعتناقه والإقبال عليه، ورغم ما نقر به من الفضل للأوروبيين في العلوم الدنيوية ، فإن لهم عوائد وأخلاق منافية تمام المنافات لعوائدنا وأخلاقنا " (بوحجام، 1978، صفحة 99).

والعمودي حتى قبل تأسيس جمعية العلماء المسلمين يرى أن الإشكال يكمن في التجنس الجماعي الذي يشمل الأمة بكاملها ، وبالتالي رفض التجنس الفردي. وأن على المصلحين والعلماء ان يبحثوا في القضية وحكمها وأبعادها على أنها قضية جماعية لا فردية يبحث عن حكم الفرد إذا تجنس هل هو مرتد أم لا؟ لأن هؤلاء الأفراد لا يخدمون سوى ذاتهم وتجنسهم لأغراض شخصية (بوحجام، 1978، صفحة 373).

من جهة أخرى أوضح العمودي أن دافعه من الكتابة في القضية هو أبعادها التي تمس الوضع الديني والاجتماعي للشعب الجزائري الأمر الذي يستدعي الخروج برأي فصل يكون مرضيا ومفيدا للجميع أفرادا وجماعات . وهذا ما عرض العمودي لكثير من الانتقادات ممن يسميهم الخرافيين الذين كتب ردا عليهم مقالا بعنوان (بيان وإيضاح) قال فيه (العمودي، بيان وإيضاح، 1930) : " وها أنا أبين غلط من انتقد مقالتي من فريق الخرافيين - يقصد بهم شيوخ الزوايا وأصحاب الطرق الصوفية الضالة الذين تستخدمهم فرنسا لخدمة مصالحها - الزاعمين أنهم يدافعون عن القومية والدين فقالوا أننا ندعو إلى التجنس والتفرنج وإنما ندعو إلى ما فيه خير الأمة وسعادتها " .

وقد تطور موقفه مع انعقاد المؤتمر الإسلامي 1937م تعزيزا للصف الأهلي ورأى أنه يجب لا أن يطلق على المتجنسين وصف المرتدين أو المارقين ، وقد التمس لبعض هؤلاء عذرا وهو أنهم أجبروا على ذلك ، لكونهم لم يجدوا سبيلا لمواصلة النضال الحر من أجل القضية الأهلية إلا من خلال الحصول على الجنسية الفرنسية (بك، 2009، صفحة 148) .

2. المبارك المليي وقضية التجنيس :

من أبرز من كتب في جريدة الإصلاح حول موضوع التجنيس وناقشه وقدم تحليلا وافيا له الشيخ مبارك المليي . وبدأ ذلك بمحاولة تصنيف الكتاب الذين كتبوا في قضية التجنيس ، وجعلهم ثلاث فرق : كتاب بالفرنسية لا علم لهم بما يكتب بالعربية ، وكتاب بالعربي لا علم لهم بما يكتب بغير لغتهم ، وكتاب بالعربية يمكن أن يكونوا همزة وصل بينهما . وجعل عنوان مقاله : " الكتاب وقضية التجنيس " (المليي م.، الكتاب وقضية التجنيس، 1930) .

وبقراءة المقال نجد أن المليي إضافة إلى تأكيده على استفادة جميع الكتاب الجزائريين من بعضهم البعض على اختلاف لغة كتاباتهم ، نجد أنه تناول القضية بمنهجية علمية وتحليل دقيق مبينا أن مسألة التجنيس لا يقطع فيها بجتهاد فرد واحد ، إنما الحسم فيها يكون في إطار جماعي . يبحث فيها على ثلاث مستويات : دينية قانونية وسياسية . اقترح على المستوى القانوني أن الأولى بدراستها قانونيا هو الأمين العمودي لإحاطته بالثقافة القانونية وممارساتها ، ليحدد علاقة التجنيس بالديمقراطية الفرنسية .

وعلى المستوى الديني فيرى أن الأولى بدراستها هو الشيخ عبد الحميد بن باديس (1889-1940م) لثقته في أمانته وعلمه . وعلى المستوى القومي فيكون للكتاب الذين يكتبون بمعرفة مبنية على حكم الله فيما يكتبون (المليي م.، الكتاب وقضية التجنيس، 1930) .

وهذا العرض العلمي والدقيق والشامل في علاج قضية التجنيس كونها قضية مصيرية لا يمكن لفرد واحد أن يفصل فيها، فهي قضية كل العاملين في الساحة السياسية الجزائرية ، وهو ذات الأمر الذي دعا إليه العمودي (بن الطاهر، 2001، صفحة 109). ومنه نستنتج أن مبارك المليي يريد الخروج بموقف قائم على أسس دينية وقانونية وقومية وهو بهذا المستوى منه في التحليل يعتبر موقفا فريدا ومتميزا في الثلاثيات.

وحتى لما أصدر ابن باديس فتوى تحريم التجنيس بغير الجنسية الإسلامية واعتباره مرتدا (ابن باديس، 1937) ، رد مبارك المليي بمحاولة التوضيح أو التخفيف إن صح التعبير من حدتها مبينا أن هذه الفتاوى ليست دعوة إلى القطيعة والعداوة ضد المتجنسين ولا اعتبارهم محتقرين ، إنما هي للتمييز بين التجنس والمتجنس ، فالتجنس عمل محرم شرعا، أما المتجنس فهو شخص كغيره من الأشخاص له مزايا وله مساوئ (المليي م.، 1937).

3. أحمد توفيق المدني وقضية التجنيس :

من المقالات البارزة والفارقة التي عالجت قضية التجنيس في جريدة الإصلاح مقال الأستاذ المصلح أحمد توفيق المدني (1898-1983م) والذي يعرفه القراء سواء في الإصلاح أو في البصائر باسم " المنصور " كما كان يمضي مقالاته آنذاك . وجاء هذا المقال قبل أن تتوقف الإصلاح عن الصدور في سلسلتها الأولى - توقفت الإصلاح الأولى بعدما صدر منها 14 عدد بتاريخ 1930/09/23م لتعود في سلسلتها الثانية في 1939/09/28م-، وكان عنوان مقاله: " بين الموت والحياة " (المدني، 1930).

ويعتبر هذا المقال من أوسع وأدق ما كتب في ذلك الوقت حول خطر التجنيس على الأمة الجزائرية (زهرة، 2009، صفحة 107). ويرى فيه أن الشعب الجزائري المسلم في مفترق الطرق بين المصلحين المحافظين على الهوية الإسلامية وبين المتجنسين الذي يريدون للأمة الذوبان في فرنسا المسيحية. وهذا على حد تعبيره الحياة والموت.

وهذا الذي يجعل الأمة الجزائرية بين طريقين إما التجنس والذي يعني الانسلاخ التام من مقومات الهوية الإسلامية ، وإما طريق المقاومة والثبات على الدين الإسلامي واللغة والهوية الوطنية .

و المديني يرى أن قضية التجنس تعني التنازل عن الشخصية الإسلامية ، وهي بدعة جاءت بها فرنسا لتزيد عدد الوطنيين الفرنسيين في البلاد المحتلة.

وبعد تحديده لخطر القضية و أبعادها، حاول المديني تقديم برنامج عملي تستطيع الأمة من خلاله الحفاظ على هويتها وذاتيتها الإسلامية كما يراها ، فاقترح إنشاء لجنة عليا للتعليم العربي الإسلامي بالجزائر تجمع عشرة من أكبر علماء الجزائر خبرة وموسوعة يقومون بوضع برامج مدرسية مختصرة تجمع المهمات لما يحتاجه الشاب المسلم الجزائري في أمور دينه ودينه مقسما على عدد قليل من الأعوام . وتكون أماكن تطبيق هذه البرامج المدارس والزوايا ، إضافة إلى الدروس المسجدية للكبار على مستوى المساجد (المديني، 1930). كل هذا من أجل تشكيل وعي ديني بخطر التجنس و العمل على إبعاد عقول الشباب عن التفكير لما يحمله من وبال على الجزائر دينا وشعبا ووطنا .

4. الطيب العقبي وقضية التجنس :

اختلف موقف الطيب العقبي من القضايا التي كانت مثارة في زمنه ، وذلك باختلاف أهميتها وتأثيرها وأبعادها السياسية والدينية والاجتماعية على المجتمع الجزائري. ولا يوجد أهم من قضية التجنس خطرا على الهوية الوطنية في ذلك الوقت، وهو - التجنس - استعملته فرنسا سلاحا ناعما لقتل مقومات الهوية الوطنية ومسح الشخصية الجزائرية . فما كان من الشيخ العقبي إلا أن يفتح أعمدة وصفحات جريدة الإصلاح وهو رئيس تحريرها أمام أقلام الإصلاح ليدلوا بدلوهم في القضية ويناقشوها ويخرجوا بحكم جماعي مفيد للبلاد والعباد . وأكد على العلماء ورجال الإصلاح الكتابة في القضية وبحوثها. وخص بالتحديد لإيجاد الحكم ودراسة الأبعاد لقضية التجنس ثلاث شخصيات بارزة آنذاك وهم : الشيخ مبارك الميلي، الشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ عبد الحميد بن باديس ، كما ذكر ذلك أبو يعلى الزواوي (1862-1952م)(الزواوي، 1930).

وبعد كتابة العمودي لمقاله حول التجنس ودعوته إلى ضرورة تحرك العلماء لبحث القضية جماعيا، هذه الدعوة دفعت العقبي إلى كتابة مقال في جريدة الإصلاح يدعو في العلماء إلى الكتابة حول التجنس لجمع الآراء والخروج برأي سديد واحد متفق عليه بين الجميع (بن العقون، 1984، صفحة 168). فكتب العقبي قائلا (العقبي، 1929): "الشيخ مبارك الميلي، وعلامتنا الشيخ عبد الحميد بن باديس ... ثم أنا إن شاء الله، بعد كتابة الكتاب وجواب هؤلاء العلماء الذين أملنا فيهم ورجونا منهم الجواب لما تعهدنا فيهم من الكفاءة والمقدرة ، نبدي رأينا وكلمتنا الأخيرة ، والله الموفق للصواب".

وكان العقبي في البداية مع فكرة العمودي في مسألة غض الطرف عن مسألة التجنس الجماعي بالجنسية الفرنسية*، وهو ما لم يقبله أحمد توفيق المديني وأعتبره طريقا معوجا لهدم المقومات الجزائرية (المديني أ.، 2009، صفحة 159).

لكن بعد اجتماع كلمة المصلحين الذين استنهضهم العقبي للخروج بكلمة حول القضية ، فكانت كلمتهم أن التجنس كفر وردة وأصدرت جمعية العلماء المسلمين فتاوي تؤكد خطر التجنس على الفرد وعلى الأمة وأن فاعله خارج عن الملة . وضع العقبي كلمته الأخيرة حول القضية وأوضح رأيه صراحة وبجدة رافضا التجنس معتبرا إياه كفرا وحراما . وبين في مقال كتبه لكن ليس في الإصلاح وإنما في جريدة البصائر بعنوان "كلمتي الصريحة في التجنس والمتجنسين" (العقبي، كلمتي الصريحة في التجنس والمتجنسين، 1937).

خاتمة:

من خلال ما سبق نخلص إلى أن جريدة الإصلاح باعتبارها منبرا صحفيا وشعاعا إصلاحيا في مسار الحركة الإصلاحية الجزائرية قد تناولت قضية التجنيس وأولتها اهتماما كبيرا من خلال فتح صفحاتها ودعوة الأعلام الثقيلة والبارزة على اختلاف مناهل معارفها من أجل الإحاطة بمعاني هذه القضية وأبعادها وآثارها على الفرد والمجتمع الجزائري، ورأينا أن جميع الأعلام التي كتبت في القضية تجمع على رفض الفكرة مع تمايز في نسبة هذا الرفض، فوجدنا من يميز بين التجنيس الفردي والجماعي وأنه لا بد من التساهل في التناول لأحدهما كما فعل العمودي، ومنهم من يرى أنه لا بد من تعدد مستويات الدراسة للقضية من مستوى قانوني إلى ديني وانتهاء بالمستوى القومي وأن هذا التحليل بهذه المستويات يشكل لنا رؤية واضحة ووصول إلى حكم مؤسس كما رأيناه عند الميلي. ومنهم من يرفضها جملة وتفصيلا بكل حدة ووضوح ويرأها كفرا وخروجا عن الملة لما فيها من تهديد للقومية الجزائرية ومسحا للشخصية الإسلامية كما هو الأمر عند العقبي. ولكن كلهم على اختلاف مستويات تحليلهم يتفقون على خطر التجنيس على الأمة الجزائرية. وعليه يمكننا القول أن جريدة الإصلاح استطاعت أن يكون لها السبق الإصلاحي في دراسة قضية التجنيس و تبين أبعادها وخطورتها.

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم مهديد. (2011). الدور الاصلاحى والنشاط السياسى للشيخ محمد البشير الابراهيمى على نهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931-1944م) (المجلد 1). الجزائر: دار قرطبة للنشر و التوزيع.
- 1.Ibrāhīm mhdyd. (2011). al-Dawr al-iṣlāhī wa-al-nashāt al-siyāsī lil-Shaykh Muḥammad al-Bashīr al-Ibrāhīmī ‘alā Nahj Jam‘īyat al-‘ulamā’ al-Muslimīn al-Jazā’irīyīn (1931-1944m) (al-mujallad 1). al-Jazā’ir : Dār Qurṭubah lil-Nashr wa al-Tawzī‘.
2. ابن خلدون، ع. ا. (1984). تاريخ ابن خلدون. بيروت: دار القلم.
- 2.Ibn Khaldūn, ‘A. A. (1984). Tārīkh Ibn Khaldūn. Bayrūt : Dār al-Qalam.
3. ابو القاسم سعد الله. (1992). الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930م) ج2. لبنان: دار الغرب الاسلامي.
- 3.Abū al-Qāsim Sa‘d Allāh. (1992). al-Ḥarakah al-Waṭanīyah al-Jazā’irīyah (1900-1930m) j2. Lubnān : Dār al-Gharb al-Islāmī.
4. أبو القاسم سعد الله. (2007). تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954) ج6. الجزائر: دار البصائر.
- 4.Abū al-Qāsim Sa‘d Allāh. (2007). Tārīkh al-Jazā’ir al-Thaqāfī (1830-1954) j6. al-Jazā’ir : Dār al-Baṣā’ir.
5. أبو يعلى الزواوي. (1930). الإصلاح عدد 14.
- 5.Abū Ya‘lá al-Zawāwī. (1930). al-iṣlāḥ ‘adad 14.
6. أجرون، وش. ر. (2007). الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919م) (م. ا. أبكالي Trad.). الجزائر: دار الرائد للكتاب.
- 6.Ajrūn, Sh. R. (2007). al-Jazā’irīyūn al-Muslimūn wa-Faransā (1871-1919m). (M. A. abkālī, Trad.) al-Jazā’ir : Dār al-Rā’id lil-Kitāb.
7. أحمد توفيق المدني. (2009). حياة كفاح ج2. الجزائر: دار البصائر.

7. Ahmad Tawfiq al-madanī. (2009). ḥayāt Kifāḥ j2. al-Jazā'ir : Dār al-Baṣā'ir.
8. أحمد توفيق مدني. (2010). حياة كفاح 1925-1945م. الجزائر: عالم المعرفة.
8. Ahmad Tawfiq Madanī. (2010). ḥayāt Kifāḥ 1925-1945m. al-Jazā'ir : 'Ālam al-Ma'rifah.
9. أحمد مريوش. (2006). الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية. الجزائر: دار هومة.
9. Ahmad Maryūsh. (2006). al-Shaykh al-Ṭayyib al-'Uqbī wa-dawruhu fī al-Ḥarakah al-Waṭaniyah al-Jazā'iriyyah. al-Jazā'ir : Dār Hūmah.
10. أحمد مريوش. (جويلية - سبتمبر، 1998). دراسة النهضة الفكرية والحركة الإصلاحية في الزيان خلال العشرينات من القرن الحالي. مجلة الميز ، 10، صفحة 92.
10. Ahmad Maryūsh. (jwlyt-Sibtambir, 1998). dirāsah al-Nahḍah al-fikrīyah wa-al-ḥarakah al-iṣlāḥīyah fī alzybān khilāl al-'ishrīnāt min al-qarn al-ḥālī. Majallat al-Mubriz, 10, ṣafḥah 92.
11. أمحمد ميموني. (2013). عبد الحميد بن باديس من خلال نصوصه. الجزائر: منشورات ميموني.
11. Ahmaydah Maymūnī. (2013). 'Abd al-Ḥamīd ibn Bādīs min khilāl nuṣūṣahu. al-Jazā'ir : Manshūrāt Maymūnī.
12. الطاهر سعيداني. (2013). القاعدة الشرعية (قلب الثورة النابض). الجزائر: شركة دار الأمة.
12. al-Ṭāhir Sa'idānī. (2013). al-Qā'idah al-shar'īyah (qalb al-thawrah al-nābiḍ). al-Jazā'ir : Sharikat Dār al-ummah.
13. الطيب العقبي. (1927). الإصلاح ، 01.
13. al-Ṭayyib al-'Uqbī. (1927). al-iṣlāḥ, 01.
14. الطيب العقبي. (1929). جريدة الإصلاح ، 2.
14. al-Ṭayyib al-'Uqbī. (1929). Jarīdat al-iṣlāḥ, 2.
15. الطيب العقبي. (1937). كلمتي الصريحة في التجنس والمتجنسين. البصائر ع 77 .
15. al-Ṭayyib al-'Uqbī. (1937). kilmatī al-ṣarīḥah fī al-tjns wālmjtjnsyn. al-Baṣā'ir 'A 77.
16. المبلي م. (1937). البصائر عدد . 90
16. al-Mīlī, M. (1937). al-Baṣā'ir 'adad 90.
17. بروفيلي و غ. (2007). النخبة الجزائرية الفرانكفونية 1880-1962م. (ح. م. وآخرون. Trad.) الجزائر: دار القصة.
17. brwfyly, Gh. (2007). al-nukhbah al-Jazā'iriyyah al-Frānkufūniyyah 880-19621m. (H. M. wa-ākharūn, Trad.) al-Jazā'ir : Dār al-Qaṣabah.
18. تركي رابح. (2016). الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الاسلامي و التربية في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
18. Turkī Rābiḥ. (2016). al-Shaykh 'Abd al-Ḥamīd ibn Bādīs Rā'id al-iṣlāḥ al-Islāmī wa al-Tarbiyah fī al-Jazā'ir. al-Jazā'ir : Dīwān al-Maṭbū'āt al-Jāmi'iyyah.
19. توفيق أحمد المدني. (1930). بين الموت والحياة. الإصلاح عدد 13 .
19. Tawfiq Ahmad al-madanī. (1930). bayna al-mawt wa-al-ḥayāh. al-iṣlāḥ 'adad 13.
20. جبران مسعود الرائد. (1992). المعجم اللغوي المعاصر (المجلد 7). لبنان: دار العلم للملايين.
20. Jubrān Mas'ūd al-Rā'id. (1992). al-Mu'jam al-lughawī al-mu'āṣir (al-mujallad 7). Lubnān : Dār al-'Ilm lil-Malāyīn.

21. جزائري مسلم. (1936). المشكل الأعظم الجنس والجنسية و التجنس - الحقوق السياسية والذاتية الاسلامية النظر في مشروع فيوليت من ناحيته الدينية فقط. البصائر (22).
- 21Jazā'irī Muslim. (1936). al-mushkil al-A'zam al-jins wa-al-jinsīyah wa altjns-al-Ḥuqūq al-siyāsīyah wa-al-dhātīyah al-Islāmīyah al-naẓar fī Mashrū' Fiyūlīt min nāhyth al-dīnīyah faqaṭ. al-Baṣā'ir (22).
22. حثروبي و م. ا. (2008). قطف الجنان في تاريخ الزيبان. الجزائر: دار الهدى.
- 22ḥthrwby, M. A. (2008). Qaṭf al-Jinān fī Tārīkh alzybān. al-Jazā'ir : Dār al-Hudā.
23. زهير إحدادن. (2012). الصحافة المكتوبة في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 23Zuhayr Ihaddādin. (2012). al-Ṣiḥāfah al-maktūbah fī al-Jazā'ir. al-Jazā'ir : Dīwān al-Maṭbū'āt al-Jāmi'īyah.
24. شارل أندري جولييان. (2013). تاريخ الجزائر المعاصرة. (جمال و آخرون فاطمي، المترجمون) الجزائر: دار الأمة.
- 24Shārl andry Julian. (2013). Tārīkh al-Jazā'ir al-mu'āṣirah. (Jamāl wa ākharūn fāṭmy, al-Mutarjimūn) al-Jazā'ir, al-Jazā'ir : Dār al-ummah.
25. صالح خرفي. (د ت). شعراء الجزائر. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- 25Sāliḥ Kharfī. (D t). shu'arā' al-Jazā'ir. al-Jazā'ir : al-Sharikah al-Waṭanīyah lil-Nashr wa-al-Tawzī'.
26. طاعة سعد. (2012). دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956م. الجزائر: دار كوكب العلوم.
- 26Tā'at Sa'd. (2012). Dawr al-Nūwāb al-Muslimīn fī al-ḥayāh al-siyāsīyah bi-al-Jazā'ir 1947-1956m. al-Jazā'ir : Dār Kawkab al-'Ulūm.
27. عبد الحميد ابن باديس. (1937). البصائر عدد 79.
- 27'Abd al-Ḥamīd Ibn Bādīs. (1937). al-Baṣā'ir 'adad 79.
28. عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون. (1984). الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر ج 1. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- 28'Abd al-Raḥmān ibn Ibrāhīm ibn al-'Aqūn. (1984). al-Kifāḥ al-Qawmī wa al-siyāsī min khilāl Mudhakkirāt mu'āṣir j1. al-Jazā'ir : al-Mu'assasah al-Waṭanīyah lil-Kitāb.
29. عبد الوهاب الكيالي (1974). موسوعة السياسة. لبنان: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
- 29'Abd al-Waḥḥāb al-Kayyālī (1974). Mawsū'at al-siyāsah. Lubnān : al-Mu'assasah al-'Arabīyah lil-Dirāsāt wa al-Nashr.
30. علي بن الطاهر. (2001). مبارك الميلي وجهوده الإصلاحية في الجزائر 1897-1945 (رسالة ماجستير). كلية الآداب والعلوم الانسانية قسم التاريخ، قسنطينة: جامعة الأمير عبد القادر.
- 30'Alī ibn al-Ṭāhir. (2001). Mubārak al-Milī wa-juhūdhu al-iṣlāḥīyah fī al-Jazā'ir 1897-1945 (Risālat mājistīr). Kullīyat al-Ādāb wa-al-'Ulūm al-Insānīyah Qism al-tārīkh, Qusanṭīnah : Jāmi'at al-Amīr 'Abd al-Qādir.
31. عمورة و ع. (2009). الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962م. الجزائر: دار المعرفة.
- 31'Ammūrah, 'A. (2009). al-Jazā'ir bawwābat al-tārīkh min mā qabla al-tārīkh ilā 1962M. al-Jazā'ir : Dār al-Ma'rifah.

32. فرحات عباس. (2010). ليل الاستعمار. (فيصل الأحمر، المترجمون) الجزائر: دار المسك.
- 32Faraḥāt ‘Abbās. (2010). Layl al-isti‘mār. (Fayṣal al-Aḥmar, al-Mutarjimūn) al-Jazā’ir : Dār al-Misk.
33. قوادرية زهرة. (2009). القضايا العربية والإسلامية من خلال جريدة الإصلاح للشيخ الطيب العقبي (1927-1948) (سالة ماجستير). قسم التاريخ، الجزائر: المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية.
- 33qwādriyyah Zahrah. (2009). al-qaḍāyā al-‘Arabīyah wa-al-Islāmīyah min khilāl Jarīdat al-iṣlāḥ lil-Shaykh al-Ṭayyib al-‘Uqbī (1927-1948) (sālh mājistīr). Qism al-tārīkh, al-Jazā’ir : al-Madrasah al-‘Ulyā lil-asātidhah fī al-Ādāb wa-al-‘Ulūm al-Insānīyah.
34. مبارك الميلي. (1930). الكتاب وقضية التجنيس. الاصلاح، السنة الرابعة (12).
- 34Mubārak al-Mīlī. (1930). al-Kitāb wa-qaḍīyat al-tajnīs. al-iṣlāḥ, al-Sunnah al-rābī‘ah (12).
35. مبارك الميلي. (1930). الكتاب وقضية التجنيس. الاصلاح ع 12 السنة الرابعة.
- 35Mubārak al-Mīlī. (1930). al-Kitāb wa-qaḍīyat al-tajnīs. al-iṣlāḥ ‘A 12 al-Sunnah al-rābī‘ah.
36. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي. (2005). القاموس المحيط. لبنان: مؤسسة الرسالة.
- 36Majd al-Dīn Muḥammad ibn Ya‘qūb al-Fayrūz Abādī. (2005). al-Qāmūs al-muḥīṭ. Lubnān : Mu’assasat al-Risālah.
37. محفوظ قداش. (2008). جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر 1830-1954م). (محمد المعراجي، المترجمون) الجزائر: المؤسسة الوطنية.
- 37Maḥfūẓ Qaddāsh. (2008). Jazā’ir al-Jazā’irīyīn (Tārīkh al-Jazā’ir 1830-1954m). (Muḥammad al-m‘rājy, al-Mutarjimūn) al-Jazā’ir : al-Mu’assasah al-Waṭanīyah.
38. محمد الأمين العمودي. (1929). التجنس والتفرنج. الاصلاح، السنة الثالثة (06).
- 38Muḥammad al-Amīn al-‘Amūdī. (1929). al-tjns wāltfrnj. al-iṣlāḥ, al-Sunnah al-thālithah (06).
39. محمد الأمين العمودي. (02 جانفي، 1930). بيان وإيضاح. الاصلاح ع 10 السنة الرابعة.
- 39Muḥammad al-Amīn al-‘Amūdī. (02 Jānfī, 1930). bayān wa-īḍāḥ. al-iṣlāḥ ‘10 al-Sunnah al-rābī‘ah.
40. محمد الميلي. (2001). الشيخ مبارك الميلي (حياته العلمية ونضاله الوطني) (المجلد 01). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- 40Muḥammad al-Mīlī. (2001). al-Shaykh Mubārak al-Mīlī (ḥayātuhu al-‘Ilmīyah wa-niḍālulu al-Waṭanī) (al-mujallad 01). Bayrūt : Dār al-Gharb al-Islāmī.
41. محمد بك. (2009). محمد الأمين العمودي ودوره في الإصلاح من خلال جريدة الدفاع (رسالة ماجستير). 148. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
- 41Muḥammad Bik. (2009). Muḥammad al-Amīn al-‘Amūdī wa-dawruhu fī al-iṣlāḥ min khilāl Jarīdat al-Difā‘ (Risālat mājistīr). 148. Kullīyat al-Ādāb wa-al-‘Ulūm al-Insānīyah, Bātnah : Jāmi‘at al-Ḥājj Lakhḍar.
42. محمد علي دبور. (1979). نخضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة ج 2 (المجلد 1). الجزائر: المطبعة العربية.
- 42Muḥammad ‘Alī dbwz. (1979). Nahḍat al-Jazā’ir al-ḥadīthah wthwrthā al-mubārakah J 2 (al-mujallad 1). al-Jazā’ir : al-Maṭba‘ah al-‘Arabīyah.
43. محمد قداش. (2011). تاريخ الحركة الوطنية 1919-1939م. الجزائر: شركة دار الأمة.



43. Muḥammad Qaddāsh. (2011). Tārīkh al-Ḥarakah al-Waṭanīyah 1919-1939m. al-Jazā'ir : Sharikat Dār al-ummah.
44. محمد ناصر بوحجام. (1978). المقالة الصحفية الجزائرية ج1. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر.
44. Muḥammad Nāṣir Būhajjām. (1978). al-maqālah al-Ṣuḥufīyah al-Jazā'irīyah j1. al-Jazā'ir : al-Sharikah al-Waṭanīyah lil-Nashr.
45. نفيسة دويده. (2015). التجنيس والتنصير أية علاقة. الملتقى الوطني للتجنيس والتنصير في الجزائر الواقع التاريخي وأسباب المجابهة الحضارية (الصفحات 392-393). الجزائر: المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة.
45. Nafīṣah dwydh. (2015). al-tajnīs wa-al-tanṣīr ayyat 'alāqat. al-Multaqá al-Waṭanī al-tajnīs wa-al-tanṣīr fī al-Jazā'ir al-wāqī' al-tārīkhī wa-asbāb al-mujābahah al-ḥaḍārīyah (al-Ṣafahāt 392-393). al-Jazā'ir : al-Madrasah al-'Ulyā lil-asātidhah Būzuray'ah.
46. نور الدين ثنيو. (1996-1997). قضايا الحركة الاصلاحية عند رابح الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينيات. قسنطينة، الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر، رسالة ماجستير.
- 46.47. Nūr al-Dīn thnyw. (1996-1997). Qaḍāyā al-Ḥarakah al-iṣlāḥīyah 'inda Rābiḥ al-Zanātī wa-Muḥammad al-Amīn al-'Amūdī khilāl al-thalāthīnīyāt. Qusanṭīnah, al-Jazā'ir : Jāmi'at al-Amīr 'Abd al-Qādir, Risālat mājistīr